



## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة المشروع

عنوان المشروع

: التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية

النتائج المتوقعة للبرنامج الوطني : مشاركة نسائية قوية وموسعة في الأنشطة الاقتصادية واتخاذ القرارات

السياسية ، وتحقيق المساواة بين الانواع الاجتماعية.

المخرجات المتوقعة:

1. غرس ورفع مستوى الوعي حول المبادرة بتنظيم المشاريع ومساهمتها المحتملة في التنمية الاقتصادية.
2. تطوير وتعزيز القدرات الوطنية في المجالات التقنية والمؤسسية لإدارة مجموعة شاملة من أدوات وتقنيات تطوير المشاريع ( لإنشاء المشروع والعمل على إيمانه).
3. تعزيز قدرة المرأة الكويتية على تصور، ووضع، وتنفيذ المشاريع والأنشطة المدرة للدخل، وتوسيع نطاق الفرص الوظيفية من خلال تنفيذ برنامج إنشاء المؤسسات.
4. تحسين وتطوير أداء المؤسسات المتناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة القائمة من خلال تنفيذ برنامج تنمية الحاضنات.

الشريك المنفذ

: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

الشركاء في التنفيذ

: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

### وصف مختصر للمشروع

يهدف البرنامج إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت مع تركيز خاص على تمكين المرأة الكويتية من خلال معالجة مشكلة البطالة بين النساء، وبالتالي إطلاق العنان لطاقتها الكامنة في إنشاء وتنظيم المشاريع ، وسوف يساهم المشروع في دعم إنشاء وإنماء المشاريع المملوكة والمدارة من قبل النساء ، وبالتالي توفير فرص وظيفية لهن وللآخرين. وفي نطاق أكثر اتساعا، سوف يدعم البرنامج أيضا إنشاء ونماء المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام بغية توليد فرص وظيفية إضافية لشعب الكويت، بما في ذلك الشباب والرجال. وبالإضافة لذلك، سوف يساهم البرنامج في تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية من أجل تعزيز استمرار البرنامج على المدى الطويل.

فترة البرنامج	2013/2009
رقم أطلس للمشروع	00075596
تاريخ البدء	2010
تاريخ الانتهاء	2012
ميزانية المشروع	500,000 دولار أمريكي
الرسوم الإدارية	15,000 دولار أمريكي
ميزانية المشروع الإجمالية	515,000 دولار أمريكي

تمت الموافقة ( الشريك المنفذ - الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ) من قبل :

الدكتور عادل الوقيان - الأمين العام التاريخ :

تمت الموافقة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :  
الدكتور أنم عبد المولى، الممثل المقيم التاريخ : 11/1/2010

تمت الموافقة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :  
السيد محمد الكندري ، وكيل الوزارة التاريخ : 10-11-2010

50  
11/1/10

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
حكومة الكويت  
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

وثيقة البرنامج

التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية

يهدف هذا البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى توفير المساعدة التقنية لتطوير وتعزيز القدرات المؤسسية لدى حكومة دولة الكويت ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في أربعة مجالات رئيسية هي : (1) رفع مستوى الوعي حول تنظيم المشاريع ومساهمتها المحتملة في التنمية الاقتصادية، (2) تطوير وتعزيز القدرات الوطنية في المجالات التقنية والمؤسسية لإدارة ودعم برنامج تنمية المشاريع والمحافظة عليها (مجموعة شاملة من أدوات تنمية المشاريع والتقنيات اللازمة لإقامة ونمو المشاريع) على المدى الطويل، (3) تعزيز القدرات الكامنة للمبادرين بإقامة المشاريع ، لا سيما قدرات المرأة الكويتية على تصور، ووضع، وتنفيذ المشاريع والأنشطة المدرة للدخل، (4) تعزيز و/أو توسيع نطاق الأداء ونمو المشاريع القائمة، بما فيها تلك التي تملكها / تديرها نساء.

بينما يتم التركيز بشكل خاص على تنمية الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالمرأة، سيتم أيضا توجيه الاهتمام إلى تعزيز المنشآت المتناهية في الصغر، والصغيرة، والمتوسطة بشكل عام بغية توليد فرص العمل لمجموعة كبيرة، بما في ذلك الشباب والرجال. و هذا يتماشى مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي، وكذلك مع الهدف الرامي إلى الحد من مشكلة البطالة وما يرتبط بها من الاعتماد على نظام الرعاية الاجتماعية للحصول على إعانات البطالة.

والهدف النهائي من هذا البرنامج هو تحرير الطاقات الكامنة لإقامة المشاريع التي تولد فرص العمل، و تخلق الثروة، وتمهد الطريق أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وثمة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ألا وهو إنشاء المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم مما يوفر فرصا للشباب والعاطلين عن العمل لإظهار إمكانياتهم الكامنة لتنظيم المشاريع، وذلك من خلال كونهم المنتجين لفرص العمل بدلا من أن يكونوا باحثين عنها.

## الجزء الأول : تحليل للوضع

### خلفية المشروع:

تقف الكويت على مفترق طرق في هذه المرحلة من تطورها. وتدرك الحكومة والأوساط المهنية أن استمرار الاعتماد على الثروة النفطية لا يمكن تبريره. ولكن في الوقت ذاته، يجب أن يؤخذ دور الدولة كونها الجهة الوحيدة المتعهددة للخدمات التي يقوم عليها كل من النظام الاقتصادي والاجتماعي ويبحث بجدية بالغة، حيث يعتبر أساس ضعيف للغاية للبناء للمستقبل في ظل اقتصاد قائم على سوق تسوده العولمة. وهناك، حنين في يومنا هذا إلى الخمسينات، والدور القوي الذي لعبه المجتمع التجاري كمحرك حقيقي للنمو والتطور، حيث قدمت العديد من الشركات المنشأة من قبل القطاع الخاص الوظائف والخدمات للمجتمع في السنوات الأولى من قيام الدولة.

يشكل المواطنون الكويتيون نسبة قليلة من إجمالي قوة العمل، حيث تعمل الأغلبية في الوظائف التابعة للخدمة المدنية، مع عدد قليل في القطاع الخاص. وفي كل عام يدخل حوالي 20,000 من الخريجين (من مستويات تعليمية مختلفة) سوق العمل بانتظار إيجاد فرص وظيفية، مما يؤدي إلى زيادة الضغوطات على الحكومة لتقديم إعانات تعينهم على مواجهة البطالة.

لقد خلق التأثير غير المتوقع المشترك بين وفرة العوائد النفطية، و نزعة الركون إلى الرعاية الاجتماعية حالة اجتماعية تجعل المواطنين يميلون إلى توقع أنواع لا تعد ولا تحصى من الإعانات. كما يساهم بدل البطالة المخصص للشباب في تغذية هذه النزعة. رغم الحوافز السخية المخصصة للمواطنين الكويتيين للعمل في مؤسسات القطاع الخاص، فقد بلغ متوسط الزيادة في عدد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص 4 % فقط عام 2007، على الرغم من كل الجهود التي تبذلها الدولة في هذا المضمار.

تشكل المرأة الكويتية أكثر من نصف عدد المواطنين. ومع الفرص التعليمية التي تتيحها الحكومة، تمكنت المرأة من مواصلة دراستها لمستويات عالية. أكثر من 70 % من الطلاب في مرحلة التعليم العالي من الإناث. و ببلوغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين الجنسين نسبة تربو على 98 في المائة، حققت الكويت الهدف الإنمائي للألفية في هذا الصدد.

وتعمل النساء إلى حد كبير في القطاع الحكومي. ومع ذلك، يتسم تقدمهن الوظيفي بكونه أبطأ بكثير من تقدم الذكور، كما يشغل فقط عدد قليل الإناث مناصب قيادية في الخدمة المدنية. إن نسبة البطالة بين النساء في الغالب أعلى منها بين الرجال، وكذلك الحال بالنسبة لعدد الأشخاص العاطلين عن العمل المسجلين للحصول على إعانات البطالة.

إن مشاركة المرأة في القطاع الخاص صغيرة جدا مقارنة بمشاركتها في القطاع الحكومي، ولكن الكثير منهن يعملن من المنازل والقطاع غير الرسمي في تقديم الخدمات مثل طلبات الطعام والحرف اليدوية. كما تحدد الموارد المالية المحدودة والمهارات التجارية غير الكافية من مشاركة النساء صاحبات المشاريع في القطاع الخاص. وقد تسببت محدودية الموارد والمهارات في الحد من مشاركة النساء صاحبات الأعمال الحرة في القطاع الخاص.

ومع الحصول على المزيد من التعليم وتنامي الاستعداد للإقدام على المخاطرة، تنامي مؤخرًا إقدام النساء على السعي إلى الحصول على فرص وظيفية في القطاع الخاص، ويتجلى ذلك من خلال تزايد عدد النساء اللواتي يقمن بالتسجيل في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة الذي يساعد في توظيف المواطنين الكويتيين في القطاع الخاص. كما أن هنالك مجموعة واعدة من

سيدات الأعمال اللاتي أحرزن تقدماً في القطاع الخاص حيث توجه بعضهن إلى الأعمال التجارية الدولية وبذلك يقمن بإحداث تغيير بطيء في الصورة الذهنية المرسومة عن المرأة الكويتية حيث تحولت إلى واحدة من سيدات الأعمال الناجحات حول العالم.

لقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحديث استراتيجيته المساواة بين النوع الاجتماعي وخطة العمل الخاصة بها بما يتماشى مع استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العالمية الخاصة بالمساواة بين الأنواع الاجتماعية ( 2008-2011) مما يؤكد بأن المساواة بين الأنواع الاجتماعية جزء لا يتجزأ من هدف الإنماء البشري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامي إلى تحسين معيشة الشعوب والفرص والاختيارات المتاحة أمامهم. يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساواة بين الأنواع الاجتماعية مستلزماً يسبق أية تنمية مستدامة شاملة لكافة شرائح المجتمع وقائمة على أسس ديمقراطية وخالية من العنف. تؤكد الاستراتيجية العالمية للمساواة بين الأنواع الاجتماعية أن حقوق المرأة، والمساواة بين الأنواع الاجتماعية، والأهداف الإنمائية للألفية، ونموذج التنمية البشرية لا تتجزأ عن بعضها البعض، ولا يعزز كل منها الآخر فحسب، بل و لا يمكن الاستغناء عن أي منها.

هنالك براهين متنامية على أن إحراز التقدم في مجال المساواة بين الأنواع الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق التقدم في كافة ميادين الإنماء الأخرى. وقد تؤدي معالجة عدم المساواة بين الأنواع الاجتماعية في الحصول على الخدمات والموارد إلى زيادة إنتاجية المرأة والحد من الفقر. هذا ويمكن أن يفضي التمكين الاقتصادي للمرأة إلى رفاهية العائلات والأسر. ناهيك عن أن زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية يقود إلى حصول النساء على خدمات، وفرص عمل، وحقوق أفضل.

كما تتوافق استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الأنواع الاجتماعية في الكويت وخطة العمل الخاصة بها مع مسودة الاستراتيجية الإقليمية للمكتب الإقليمي للدول العربية للمساواة بين الأنواع الاجتماعية والتي تتبنى ممارسات إنمائية فعالة ذات منهاج يسير في اتجاهين : فهي تتضمن إجراءات تهدف إلى تمكين المرأة ضمن الممارسات الإنمائية من ناحية ، ومراعاة منظور النوع الاجتماعي في عملية التنمية بما يكفل أن تكون مخاوف كل من المرأة والرجل جزءاً لا يتجزأ من كافة مراحل تصميم ، وتنفيذ، ومراقبة، وتقييم المشاريع من ناحية أخرى.

لقد خطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامجه الوطني الجديد الخاص بالكويت بتدخلات خاصة- تم تعريفها على أنها جهود رامية إلى إحداث تغييرات هيكلية أساسية في المؤسسات، والسياسات، والتشريعات، وكيفية تخصيص الموارد، للترويج للمساواة بين النوع الاجتماعي بين الرجال والنساء وهي مبنية على احتياجات معينة في البلاد. وسوف يتحقق ذلك من خلال التدخلات الرامية لتمكين المرأة ومراعاة منظور النوع الاجتماعي في كافة البرامج والعمليات.

كما تسلط مسودة استراتيجية النوع الاجتماعي التابعة للمكتب الإقليمي للدول العربية الضوء على الحاجة إلى مراعاة منظور النوع الاجتماعي وتمكين المرأة لتحقيق الهدف الخاص بالمساواة بين الأنواع الاجتماعية. إن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال ذو حدين : " دعم تمكين المرأة لتوسيع نطاق إمكانياتها، وفرصها، والاختيارات المتاحة أمامها،

والمطالبة بحقوقها، والانتقال إلى مساواة تامة وجوهرية ودائمة مع الرجال، وتطوير قدرات الحكومات للاستجابة على نحو إيجابي إلى اهتمامات ومخاوف المرأة."

## الجزء الثاني : الاستراتيجية

### 1. الاستراتيجية الوطنية

إن الكويت في طور الإصلاح وتطمح إلى تحقيق رؤيتها الوطنية. و تعكس خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية الخمسية للبلاد، والتي قام مجلس الأمة ( أي البرلمان) بالمصادقة عليها مؤخرا، سياسة النمو المتجدد والمستمر. و مع سياسة اقتصادية مبنية على سوق حرة، وانفتاح على عالم الاستثمارات الدولية، تسعى الكويت إلى أن تصبح مركزا إقليميا للاستثمارات الخارجية والإقليمية. ولهذا الغرض يتم تأسيس مناطق صناعية وتجارية مجهزة بالبنى التحتية وقائمة على سياسات وحوافز لتسهيل تحقيق هذا المسعى.

لقد تمت صياغة خطة عمل الحكومة وفق خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية الخمسية للفترة ما بين عام 2009 و 2013. كلا الوثيقتين مبنيتان على رؤية الحكومة الاستراتيجية لربع القرن القادم التالية:

الكويت مركز مالي وتجاري مستقطب للمستثمرين حيث يقود القطاع الخاص الاقتصاد، ويشحذ المنافسة، ويعمل على تطوير الكفاءة تحت مظلة تمكين المؤسسات الحكومية والتي تؤكد القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتعمل على تحقيق تطوير الموارد البشرية وكذلك تنمية متوازنة توفر بنى تحتية ملائمة وتشريعات حديثة، وبيئة تجارية مشجعة.

ستقوم الحكومة بوضع الشروط والمتطلبات اللازمة لتحقيق هذه الرؤية " أن تكون الكويت مركزا ماليا وتجاريا" وبناء على ذلك تم التخطيط لمجموعة شاملة من الإجراءات الإصلاحية وذلك للتعامل مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة لجعلها تتماشى مع تحقيق هذه الرؤية.

ولضمان تنفيذ فعال للخطة والبرامج ذات الصلة بتحقيق الرؤية، تم تطوير سبعة أهداف استراتيجية واسعة النطاق من قبل الحكومة لجدولة الجهود المستقبلية على النحو التالي:

1. زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل.
2. مساعدة القطاع الخاص للقيام بدور رائد في قيادة الاقتصاد.
3. تقديم الدعم الحكومي للقطاع الخاص.
4. خلق فرص عمل وزيادة قدرات الموارد البشرية.
5. ضمان فعالية المؤسسات الحكومية.

6. ترسيخ مبادئ المجتمع الخيري.

7. تعزيز دعائم الحكم الرشيد.

تدرك حكومة الكويت أن الحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي يقتضي إيجاد إدارة حكومية قادرة و كفوءة ونظام حكم فعال. لذا تصدرت الخطط الرامية إلى تحسين أسلوب الإدارة المتبع لدى الوزارات والمؤسسات الحكومية والارتقاء بأدائها قائمة الأولويات في خطة عمل الحكومة، وقد تم تصميم برامج عديدة لتحقيق هذا الهدف.

## 2. استراتيجية المشروع

ترمي الإستراتيجية الأساسية التي يقوم عليها مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مساعدة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على التصدي للتحديات التي تنبثق عن البطالة بوجه عام، وخاصة بين النساء، ومساعدة السيدات المبادرات لإقامة مشاريعهن الخاصة، وخلق فرص عمل لأنفسهن وللآخرين. ومن الواضح ، أنه ليست جميع النساء (ولا الرجال ، في هذا الشأن) يجدن أنفسهن كسيدات أعمال ناجحات. وعليه، سوف يكون النهج هو تمكين سيدات الأعمال المحتملات لإقامة مشاريعهن الخاصة، بينما ينتج عن ذلك إيجاد فرص عمل لغيرهن من خلال تشجيع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من دون أي تحيز بين الجنسين. ومن المتوقع أن يشكل مثل هذا النهج استجابة حقيقية لمشكلة البطالة، و أن يساعد في التقليل من الاعتماد على نظام الرعاية الاجتماعية الحكومي.

وبذلك تساهم استراتيجية المشروع في وضع تصور لتشجيع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تنفيذ برنامج تطوير المشاريع في الكويت. سينفذ البرنامج في مراكز تنمية المجتمع ومركز من كسب يدي وسيسلط بقعة ضوء خاصة على تطوير مهارات النساء في إقامة المشاريع.

برنامج تطوير المشاريع هو برنامج تابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) والذي يجري تنفيذه بنجاح في عدد من الدول النامية. فقد تم تأسيس المركز العربي الإقليمي للمبادرات في إقامة المشاريع والتدريب الاستثماري في البحرين (ARCEIT) من قبل UNIDO وحكومة البحرين عام 2001 هو نقطة محورية لتقديم المساعدة الفنية لتنفيذ برنامج تطوير مشاريع في العالم العربي وغيره من الأقاليم حول العالم. إن التدخلات من قبل برنامج تطوير المشاريع تحت مظلة مشروع "التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية" سوف تنفذ بالتعاون مع المركز العربي الإقليمي للمبادرات في إقامة المشاريع والتدريب (ARCEIT) .

يتألف برنامج تطوير المشاريع من ثلاثة عناصر مميزة:

- 1) بناء القدرات المؤسسية
- 2) تنفيذ برنامج تأسيس المبادرات
- 3) تنفيذ برنامج نمو المشاريع

## 1) بناء القدرات المؤسسية

يمكن أن يتحقق المسعى الرامي للبدء بتدخلات مختلفة لتسهيل تطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بسرعة من خلال إطلاق برامج تدريبية معينة. إلا أن هذا النشاط يجب أن يستمر على نحو مستقل على المدى الطويل. وهذا يقتضي إضفاء طابع مؤسساتي على أنشطة برنامج تطوير المشاريع في البلاد. تُعرف عملية القبول، والاستقلالية وتنفيذ نهج برنامج تطوير المشاريع على نحو مستدام ( الابتكارات والتحسينات في مرحلة لاحقة) على أنها إضفاء طابع مؤسساتي على العملية التي يقوم عليها برنامج تطوير المشاريع.

- عقد ورش عمل لتعزيز قيمة برنامج تطوير المشاريع للقائمين على التخطيط، وواضعي السياسات، والمسؤولين البارزين لدى هيئات الدعم ( والمنظمة ذاتها إذا ما اقتضت الحاجة ذلك)، والمؤسسات المالية، ونقابات الصناعة، و ممثلي منظمات الشباب والسيدات، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التدريب.... الخ لخلق بيئة مواتية ومفضية إلى إطلاق تدخلات لدعم برنامج تطوير المشاريع.
- تحديد أهداف البرنامج والشرائح المستهدفة.
- تشكيل مجلس استشاري ( لجنة ذات صلاحيات رفيعة المستوى) للتخطيط لتقديم أنشطة برنامج تطوير المشاريع ومراجعتها، وتوجيهها من أن لآخر.
- إقامة علاقات مع المؤسسات المالية لتسهيل تمويل المشاريع التي تنبثق عن تدخلات برنامج تطوير المشاريع ( إنشاء المشاريع و نموها).
- تصميم هيكل تنظيمي مناسب لوحدة تطوير المشاريع مع اختيار وتعيين فريق من المحترفين متعدد المهارات ( التسويق، الاقتصاد، الهندسة، والشؤون المالية) وتدريبهم من خلال برامج تدريب متخصصة تنظم على أساس تدريبهم ليكونوا مدربين.
- تطوير مواد التدريب، وأدوات التعليم... الخ باللغة المحلية.
- القيام بمراجعة البرنامج إذا استلزم الأمر ذلك.

2) برنامج إنشاء المؤسسات: يعرف تطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على أنه آلية فعالة لتسهيل التنمية الاقتصادية. هذا القطاع الحيوي هو في العادة معقل تقريخ المبادرات لإقامة المشاريع. ويمكن أن يدفع عجلة النمو الاقتصادي، ويخلق الفرص الوظيفية، ويدعم روح المنافسة والإنتاجية. كما أنه القطاع الذي يوفر الفرص للشباب والعاطلين عن العمل لإظهار طاقاتهم الكامنة في إقامة المشاريع التجارية وذلك من خلال كونهم المنتجين للفرص الوظيفية بدلا من أن يكونوا باحثين عنها.

وهذا يتخذ أهمية قصوى في الحالة التي تكون فيها مستويات البطالة أخذة في الارتفاع. وهذا يتطلب إتباع نهج متماسك لإقامة المشاريع الجديدة، فالأمر يحتاج إلى المبادرين لإقامة المشاريع الذين يرون الفرص ويقومون بتنظيم الموارد اللازمة لإنشاء وتشغيل المشاريع بنجاح. كما يتطلب تقديم دعم فعال لتشجيع الاستثمار (مواكبة التطور التكنولوجي، والترويج للشراكات، والتمويل، الخ) لأصحاب المشاريع بحيث يتم تسهيل عملية إنشاء المؤسسات.

وتكمن الوظيفة الرئيسية لبرنامج إنشاء المؤسسات في تحفيز ظهور مشاريع جديدة تنتج سلعا وخدمات من أجل التجارة، وتوفر فرصا للعمل و إدراج الدخل للناس، وبالتالي المساهمة في تخفيف وطأة الفقر ودعم النمو الاقتصادي عموما.

ويستند برنامج إنشاء المؤسسات على نظرية أو معتقد مبني على أساس متين مستقى من الخبرات التاريخية بأن أصحاب الأعمال التجارية لا يولدون فقط بل ويمكن أن يتم تدريبهم وتطويرهم للأقدام على ذلك. ومن المعترف به بطبيعة الحال أن جميع الأفراد لا يملكون الصفات اللازمة لإقامة المشاريع - الرغبة في فعل شيء جديد وغير تقليدي في سياق محدد، أو الاستقلال بأنفسهم وإنشاء المشاريع وبالتالي تسلق السلم الاجتماعي - ولكن يتسم البعض بمثل هذه الصفات بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية والاقتصادية التي ينتمون إليها. ويمكن اكتشاف مثل هؤلاء الأشخاص، ويمكن أن يتم تأهيلهم ليصبحوا أصحاب مشاريع ناضجين وذوي قدرات كاملة من خلال بناء القدرات التي تعزز ثقتهم في قدرتهم على بدء وإدارة مشروع تجاري جديد، يضيفي المهارات والمعارف اللازمة حول الجوانب المالية والتقنية والإدارية من العملية التجارية.

ولدى إنشاء وحدات تنمية المشاريع ومتابعة ما يؤول إليه بناء القدرات المؤسسية، سيتم الشروع في برنامج إنشاء المؤسسات، بدءا من تمكين أصحاب المشاريع المحتملين. وسيتم تنظيم وحدات تدريب في ضوء الظروف المحلية الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الكويت، وبالتنسيق مع نظام الدعم، من أجل تسهيل الانتقال السلس من التدريب إلى تنفيذ المشروع. يتعين الترويج لبرنامج إنشاء المؤسسات ذاته من أجل اجتذاب أفضل أصحاب المشاريع المحتملين. وسوف يستند اختيار وتوظيف المرشحين على الأساليب العلمية. وسوف تستمر هذه المرحلة من الأنشطة لمدة تتراوح بين 8 إلى 10 أسابيع، وبعد ذلك يبدأ المرشحون الذين وقع عليهم الاختيار في الانتقال من مرحلة إلى أخرى ضمن المراحل المختلفة لبرنامج إنشاء المؤسسات.

### المرحلة الأولى

لا يمكن للمبادرة أن تتأكد من النجاح على المدى الطويل إذا كانت إدارتها لا تملك المعرفة اللازمة والمهارات والكفاءة. بعد أن تم اختيار المرشحين المناسبين، سيتم تزويدهم بالتدريب المهني من أجل تعزيز مهاراتهم الإدارية، بغية مساعدتهم على إقامة مشاريعهم الخاصة. وقد تم تصميم هذه المرحلة التدريبية، والتي تستمر لمدة 3-4 أسابيع، لتغطية ما يلي:

• إنشاء المشاريع التجارية الصغيرة : القواعد والإجراءات والشكليات ، والجهات التي يتم التعاقد معها ولأي غرض ، وطبيعة ومدى المساعدة المتاحة من مختلف المؤسسات.

- تحديد الفرص التجارية : كيفية البحث عن الفرص المتاحة وتحديدتها ، وكيفية تنفيذها ، وكيفية ترسيخ فكرة تجارية بغية المزيد من البحث.
- تقييم السوق : كيفية تقييم إمكانيات السوق المحتملة والتوجيه في تنفيذ العمل الميداني لتقييم السوق للمنتج أو الخدمة المقترحة.
- تطوير الكفاءات الخاصة بإقامة المشاريع والمبادرات.
- خطة العمل : مهارات لإعداد خطة عمل ، والمساعدة في وضع اللامسات الأخيرة عليها.
- أساسيات إدارة المشاريع التجارية.

### المرحلة الثانية

بعد التدريب الأولي، تساهم الآلية الفعالة للمتابعة في توفير المشورة لأصحاب المشاريع بهدف ترجمة الأفكار التجارية إلى حقيقة واقعة. ويتم مساعدة المبادرين لإقامة مشاريع الذين تم تدريبهم لوضع اللامسات الأخيرة لأفكارهم، والحصول على المعلومات التي يحتاجونها لوضع خطط أعمالهم. كما تتم مساعدتهم على تحديد واختيار التكنولوجيا ، فضلا عن الترويج، عند الضرورة ، للشراكات مع الشركات الأجنبية على هيئة مشاريع مشتركة ، واستخدام التكنولوجيا، والإدارة ، وما إلى ذلك كما أنهم يتلقون المساعدة في التقدم بطلب للحصول على التراخيص اللازمة واستكمال الشكليات القانونية. وتعتمد طبيعة ومدى المشورة على احتياجات كل حالة على حدة. ويمكن أن تستغرق ما يصل إلى 12 أسبوعا ، أو حتى لفترة أطول إذا لزم الأمر ، وتشمل الأنشطة التالية :

- تحديد الفرص التجارية وتحليلها ووضع اللامسات الأخيرة.
- بحوث السوق - جمع وتحليل وتصنيف البيانات ذات الصلة.
- تحديد مصادر المعلومات عن التكنولوجيا ذات الصلة ، والآلات والمعدات والمواد الخام ، الخ.
- تيسير ربط عمليات التكنولوجيا والتعاون المشترك المشروع ، حيثما كان ذلك ضروريا.
- إعداد خطة العمل.
- استكمال الوثائق القانونية ، والحصول على التسجيلات والتراخيص والموافقات اللازمة.
- الانتهاء من خطة تنفيذ المشروع.

### المرحلة الثالثة

بعد الاستشارات التجارية، فإن الخطوة التالية ذات الأهمية هي الربط مع الخطة المالية. وقد تم التوصل إلى حزمة مناسبة للاستثمار على أساس متطلبات رأس المال للمشروع وقدرة صاحب المشروع المالية الخاصة. وينصح المبادرون لإقامة مشاريع ويتلقون التوجيهات فيما يتعلق باستكمال الإجراءات المطلوبة للحصول على دعم القروض من المؤسسات المالية. ويعمل المستشار التجاري كحلقة وصل بين صاحب المشروع والمؤسسة المالية ، من أجل تسهيل هذه العملية ، وضمان ربط المشروع مع الخطط المالية الأكثر ملاءمة.

### المرحلة الرابعة

مع ربط جميع الموارد الضرورية للمشروع ، يتم توجيه المبادر من خلال خطة تنفيذ المشروع التي صيغت خلال المرحلة الثانية.

وتقدم المساعدة لتسهيل الروابط الضرورية مع المؤسسات التي توفر خدمات البنية الأساسية (الطرق والمياه والكهرباء، الخ). كما يتم تقديم التوجيه والدعم من أجل المشتريات والتركيب والتشغيل لآلات ومعدات المشروع، وكذلك شراء المواد الخام وغيرها من المرافق. ويقوم المستشار التجاري بمراقبة عملية تنفيذ المشروع عن كثب، وتوجيهها إلى مرحلة تصبح فيها جاهزة تماما للعمل.

(3) برنامج نمو المشاريع : تتأثر قدرة أصحاب المشاريع لتوسيع نطاق النشاط التجاري بغياب الإجراءات الرسمية الواسع الانتشار وكذلك الافتقار إلى المهارات. وبينما تنتعش المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان بالأفكار المبتكرة أو الأسواق غير المستغلة إلا أنها تعاني من انخفاض عامل الإنتاجية الكلية، وذلك باستخدام التقنيات القديمة أو انتهاء توظيف القوى العاملة غير الجيدة. وتتعدى تكلفة الخدمات التجارية في كثير من الأحيان ما يمكن أن تدفعه المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أو تكون غير متوافقة مع احتياجاتهم. ويرجع انخفاض مبيعات التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير إلى عدم الحصول على المعلومات حول المعايير الأجنبية للجودة والأسواق المحلية الصغيرة.

يمكن وصف "النمو" أو "التغيير" في مؤسسة ما على أفضل وجه على أنه الانتقال من مستوى واحد (حيث هو عليه الآن)، إلى مستوى أعلى (حيث يجب أن يكون). وهذا يمكن أن ينضوي على توسيع ، وتنويع ، وتطوير المنتجات وتحسين جودة الخدمات ، وخفض التكاليف ، وما إلى ذلك . فقد تم تصميم برنامج نمو المشاريع لتحقيق نتائج ملموسة في أسرع وقت ممكن للمشاريع التي لديها إمكانيات كامنة للنمو، ولكن ليس لديها الإمكانيات و لا المعرفة بكيفية التصرف بشأنها.

يركز برنامج النمو على مساعدة صاحب المشروع لفهم 'الأساس' الذي يتوجب تطوير المشروع منه، وأن يكون على دراية بالعوامل الخارجية والداخلية الهامة التي تؤثر على عملية النمو، ووضع أهداف للنمو قابلة للتحقيق. البرنامج عبارة عن مجموعة من الحلقات الدراسية لتقديم المشورة للأعمال التجارية ودعم تنفيذ لكل مشروع على حدة. وقد تم تصميم برنامج نمو المشاريع :

(1) لتسهيل إمداد أصحاب المشاريع الموجودين بفهم عميق لمفاهيم نمو المشاريع:

- \* ما هو النمو؟
- \* ما هي الطرق المؤدية إلى النمو؟
- \* ما هي الآثار المترتبة على النمو؟
- \* مدى نجاح أداء المشروع التجاري؟
- \* ما هي إمكانيات المشاريع التجارية من أجل تحقيق النمو؟

(2) لمساعدة أصحاب المشاريع لتطوير واستكمال خطط نموها وبالتالي مساعدتهم في تنفيذها.

وينقسم البرنامج إلى 4 مراحل :

**المرحلة الأولى** حلقة دراسية لمدة 3 أيام على أساس التفرغ مع التركيز على تحليل المشاريع التجارية ، أي فهمها من زاوية أدائها الحالي وإمكانية نموها.

**المرحلة الثانية** تركيز تقديم المشورة كل حالة على حده حيث يعين مستشار تجاري لكل صاحب مشروع، وهو يتفاعل مع صاحب المشروع بشكل منقطع لأكثر من 2-3 أشهر، تبعاً للحالة. وينتج عن هذا التفاعل "مذكرة استشارة" تغطي أساس أداء العمل التجاري، إمكانية نموه، وخطة عمل مبنية على جدول زمني للنمو/التغيير. إن المعرفة التي يكتسبها صاحب المشروع خلال المرحلة الأولى في مرحلة تشبه الفصل الدراسي ستكون مرتبطة بمشاريع تجارية فردية من خلال التمرين الاستشاري.

**المرحلة الثالثة** التركيز على إعداد واستكمال خطط النمو وتحديد استراتيجية مناسبة للتنفيذ.

**المرحلة الرابعة** تركز على تنفيذ خطط النمو. خطط النمو التي يمكن تنفيذها باستخدام الموارد المحلية يتم أخذها للتنفيذ الفوري. سوف تتطلب خطط النمو التي تتطلب مساهمات خارجية (الوصول إلى الأسواق، التكنولوجيا، والمعدات/ الآلات ، والمعرفة بقواعد الإدارة، الخ) تدابير ترويجية متخصصة. في مثل هذه الحالات ، والتواصل مع المنظمات الدولية مثل برنامج تابع لمنظمة UNIDO وشبكة ITPO لحشد طاقاتها ومن ثم تنفيذ خطط النمو.

### تنفيذ المشروع (التدخلات الرئيسية):

بالتزامن مع إطلاق المشروع، سوف يتم تنظيم ورشة عمل رفيعة المستوى لتقييم برنامج تطوير المشاريع تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لوضع الخطط، وصانعي السياسات، وكبار المسؤولين من وكالات الدعم، والمؤسسات المالية والنقابات الصناعية، وممثلي جمعيات الشباب والنساء، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التدريب، وما إلى ذلك من أجل خلق بيئة ملائمة ومواتية لإطلاق ودعم تدخلات برنامج تطوير المشاريع.

سوف يتم تنظيم سلسلة من أنشطة التوعية (حلقات دراسية للتوعية، والكتيبات، والملصقات، والعروض الإعلامية، الخ) حول تنمية روح المبادرة لإقامة المشاريع، وجاذبية كون الفرد صاحب مشروع، والمساهمات التي يمكن أن تقدمها النساء سيدات الأعمال لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للكويت دون أن تشكل عبئاً على نظام الرعاية الاجتماعية الحكومي، تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اثنين من إداراتها: إدارة "مراكز تنمية المجتمع، وإدارة "الرعاية الأسرية".

سوف يركز على بناء القدرات المؤسسية في مركزين من مراكز تنمية المجتمع ومركز من كسب يدي" اللذين أعربا عن رغبتهما القوية في متابعة برنامج تنمية المشاريع. وسيتم تصميم هيكل تنظيمي مناسب لوحدة برنامج تنمية المشاريع، مع اختيار وتعيين فريق متعدد التخصصات من المهنيين المتخصصين في (التسويق، والاقتصاد، والهندسة، والشؤون المالية، الخ) وسوف يتم تدريب الموظفين من خلال برامج التدريب المتخصصة (إنشاء المشاريع، ونمو المشاريع، وتقديم المشورة التجارية) تنظم على أساس تدريب المدربين.

سوف تتواصل الوحدات الثلاث وبشكل وثيق مع شبكة نظام الدعم (المنظمات الحكومية ومنظمات تابعة للقطاع الخاص تتعامل مع تمكين المرأة بوجه خاص، في مجال تطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بوجه عام، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية (مثل بنك الكويت الصناعي، الشركة الكويتية لتطوير المشاريع الصغيرة، ومراكز التدريب المهني، حاضنة الشويخ المهنية، والمؤسسات التعليمية مثل جامعة الكويت، وغيرها) من أجل الحصول على دعمها ومشاركتها النشطة في تنفيذ برنامج تطوير المشاريع. سوف تنظم الوحدات سلسلة من الحلقات الدراسية التوعوية وورش العمل، والأنشطة في السنة الأولى من المشروع من أجل رفع مستوى الوعي حول تنظيم المبادرات وحول المشروع حسب توزيع الوحدات في المناطق.

وكمتابعة لبناء القدرات المؤسسية، سيتم تنفيذ سلسلة من البرامج الخاصة بإنشاء المؤسسات في المراكز الثلاثة التي تم تحديدها بغية تعبئة وتدريب نحو 80 صاحبة مشروع محتملة ومساعدتهن في إقامة مشاريعهن الخاصة في كل مركز على مدى مدة 2.5 سنة. ومن المتوقع إجراء جولتين من برنامج إنشاء المؤسسات في السنة في كل مركز، يتسع كل برنامج لـ 20 مشاركا. وعلى افتراض تحقيق نسبة نجاح بمعدل 40 ٪، ينبغي أن يؤدي هذا البرنامج إلى إنشاء وحدات تجارية تقارب 30 وحدة في قطاع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي توفر فرص عمل لما يتراوح بين 30-100 شخص، غالبيتهم من النساء. ومع الأخذ بعين الاعتبار الثلاث مراكز، سوف يستهدف برنامج إنشاء المؤسسات حوالي 90 شركة جديدة مع إمكانية خلق فرص وظيفية لحوالي 90 - 300 شخص.

وقد حقق مركز من كسب يدي فعليا بعض التقدم في مجال تنظيم المشاريع من حيث تعبئة النساء العاطلات عن العمل ودعمهن للشروع في أنشطة مدرة للدخل من خلال تنظيم ورش عمل في قطاع الحرف اليدوية. هناك حوالي 100 فكرة تجارية قيد البحث من قبل النساء، لكنهن لا يعرفن كيفية تطويرها كمشاريع تجارية. ومن الطبيعي أن يتبنى أول برنامج لإنشاء المؤسسات في هذا المركز هذه الأفكار التجارية، والتحقق من إمكانية تنفيذها، وفي وقت لاحق دعم المبادرين لتأسيس المشاريع التجارية.

وسيتم التحقق من إمكانية تطوير هذا المركز إلى حاضنة للأعمال التجارية للحرف اليدوية كجزء من أنشطة المشروع ، وسيتم تقديم توصيات لمزيد من التطوير .

يقدم المركزين الآخرين لتنمية المجتمع برامج التدريب العامة والمتخصصة، ولكن ليس في مجال تنمية روح المبادرة. ولديهما مراكز منتشرة في مناطق مختلفة من البلاد ، والتي يمكن أن تخدم في نهاية المطاف إزاء انتشار برنامج تطوير المشاريع. وقد أعربت المراكز عن رغبتها الجادة في المشاركة في المشروع لكي يتسنى لهم تقديم المزيد من الخدمات ذات القيمة المضافة في المجتمعات المحلية التي تخدمها. وفي إطار المشروع ، سيتم التركيز في البداية على إنشاء وحدتين لتطوير المشاريع في هذه المراكز وعلى تعزيز قدراتها لتنفيذ برنامج تنمية المشاريع. بعد ذلك يمكن للمراكز توسيع برنامج تطوير المشاريع إلى المراكز الأخرى بطريقة مستقلة أو مع الحد الأدنى من الدعم من المشروع.

على غرار برنامج إنشاء المشاريع، سيتم تنفيذ سلسلة من برنامج نمو المشاريع من قبل ثلاث وحدات لتطوير المشاريع والتي تستهدف الشركات القائمة المملوكة /والتي تدار من قبل سيدات الأعمال. ولما كان عدد هذه المشاريع سيكون منخفضا نسبيا، سيتم توسيع نطاق المجموعة المستهدفة لتشمل المشاريع القائمة بشكل عام، بما في ذلك تلك الموجودة في القطاع غير الحكومي، من أجل جني الفوائد القصوى من هذا البرنامج، أي خلق فرص العمل، والذي يأتي مع نمو المشاريع/ توسعتها.

ومن المتوقع أن يتم تنفيذ برنامج واحد لنمو المشاريع في السنة لكل وحدة تطوير المشاريع، بدءا من السنة الثانية. وبتحقيق 20 مشروع مشاركا في كل برنامج، سيكون من الممكن دعم 120 مشروع قائم على مدى فترة تشغيل المشروع. ومن المعقول توقع أن يكون على الأقل 60 منها مشاريع توسعة تؤدي إلى خلق فرص عمل لنحو 100 شخص كحد أدنى، والباقي لدعم تحسين الأداء.

الربط مع مركز التميز في الإدارة ، كلية إدارة الأعمال في جامعة الكويت :

عادة ما يبحث الشباب المتخرجون من الجامعات عن وظائف حكومية. وهناك فرصة لتعريفهم بمزايا الإقدام على إقامة المشاريع بينما هم في مرحلة الدراسة. فيمكن لأولئك الذين لديهم المؤهلات المطلوبة أن يتحمسوا لتولي المشاريع لدى تخرجهم.

لدى جامعة الكويت برنامج مستمر حول تنمية روح المبادرة لإقامة المشاريع. فمن الممكن التواصل مع الجامعة وإلحاق المشاركين في برنامج إنشاء المشاريع.

## الجزء الثالث : اطار النتائج والموارد

تتقسم نتائج البرنامج إلى الأربعة مخرجات الرئيسية الآتية:

### المخرج الأول

1.1 غرس ورفع مستوى الوعي حول تنظيم المشاريع ومساهمتها المحتملة في تنمية المبادرات الصغيرة والمتوسطة الحجم والنمو الاقتصادي.

### المخرج الثاني :

2.1 تطوير وتعزيز القدرات الوطنية في المجالات التقنية والمؤسسية لإدارة والحفاظ على مجموعة شاملة من أدوات وتقنيات تطوير المشاريع لإنشاء ونمو المشاريع في اثنان من مراكز تنمية المجتمع ومركز من كسب يدي.

### المخرج الثالث

3.1 تعزيز قدرة المرأة الكويتية على تصور ووضع وتنفيذ المشاريع والأنشطة المدرة للدخل من خلال تنفيذ برنامج إنشاء المؤسسات.  
3.2 تقييم إمكانية إنشاء حاضنة للأعمال اليدوية في واحد من مراكز تنمية المجتمع (من كسب يدي).

### المخرج الرابع

4.1 تحسين وتطوير أداء المؤسسات المملوكة أو التي تديرها النساء من خلال تنفيذ برنامج نمو المشاريع.

## مخرجات المشروع والأنشطة

### المخرج (1) :

تعزيز الوعي حول تنظيم المشاريع ومساهمتها المتوقعة في التنمية الاقتصادية.

### الأنشطة

1.1 وضع الكتيبات والملصقات والعروض باستخدام وسائل الإعلام لتسليط الضوء على مفاهيم تنمية روح المبادرة والأهداف الرئيسية للمشروع ونشرها على نطاق واسع.

1.2 تنظيم ورشة عمل توعوية على مستوى عال لمخططي وصانعي السياسات والمؤسسات الرئيسية الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية، ومؤسسات الدعم الأخرى من أجل توعيتهم لاحتياجات رجال أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلا عن مزايا النهج المنظم لتنمية المشاريع وتطوير الملكية الوطنية للبرنامج.

1.3 تنظيم حلقات دراسية على مستوى مراكز تنمية المجتمع بشكل دوري للتوعية من أجل نشر مفهوم تنظيم المشاريع، وخاصة بين النساء، وجذبهن للأنشطة الإنتاجية.

1.4 إنتاج وثائق توعوية، وأفلام قصيرة عن قصص النجاح المنبثقة عن برنامج تطوير المشاريع (في السنة الثانية والثالثة والرابعة من بدء العمل بالمشروع) من أجل إظهار مدى فائدة هذا البرنامج وإنجازاته.

## المخرج (2) :

2.1 إنشاء ثلاث وحدات وظيفية للمشاريع الإنمائية في ثلاثة من مراكز تنمية المجتمع توفر خدمات تنمية الأعمال التجارية للنساء.

### الأنشطة

- |       |  |
|-------|--|
| 2.1.1 | تحديد واختيار 4-5 موظفين فنيين ومكان لكل وحدة تنمية المشاريع.                      |
| 2.1.2 | ترتيب تسهيلات لوجستية كافية ، بما في ذلك المواد التعليمية ووسائل التدريب ، الخ.    |
| 2.1.3 | تنظيم برنامج تدريب المدربين على إنشاء المشاريع ، بالإضافة إلى التدريب أثناء العمل. |
| 2.1.4 | تنظيم برنامج تدريب المدربين على إنشاء المشاريع ، بالإضافة إلى التدريب أثناء العمل. |
| 2.1.5 | تنظيم التدريب في مجال الاستشارات التجارية.   |

## المخرج (3) :

3.1 تمكين حوالي 240 صاحبة مشروع تم اختيارهن وتدريبهن، ونحو 80 من سيدات الأعمال لإقامة المشاريع التجارية الجديدة، وتوفير فرص عمل لنحو 80-300 شخص على مدى فترة 2.5 سنة من تنفيذ المشروع.

### الأنشطة

- |       |   |
|-------|---|
| 3.1.1 | نشر وتعزيز برنامج إنشاء المشاريع على نطاق واسع في المجالات التي تغطيها الثلاثة مراكز تنمية المجتمع وذلك لحشد واستقطاب أكبر عدد ممكن من النساء الكويتيات إلى البرنامج. |
|-------|---|

(سيكون هناك عدد 4 برامج إنشاء المشاريع في المركز سنويا ، يستوعب كل برنامج 20 مشاركا. (  $240 = 4 \times 3 \times 20$  ) ، والعدد المستهدف لتقديم الطلبات هو 600 امرأة باعتبار هذا الحد الأدنى للاختيار الصحيح.

- 3.1.2 تحديد واختيار سيدات الأعمال المحتملات للبرامج.
- 3.1.3 تدريب صاحبات المشاريع المحتملة في إنشاء المشاريع ، بدءا من تحديد أفكار تجارية مطابقة لرغباتهن.
- 3.1.4 تنظيم برامج تدريبية لتعزيز كفاءاتهن للمبادرة بالمشاريع.
- 3.1.5 تقديم خدمات استشارية لوضع الصيغة النهائية لخطط أعمالهن.
- 3.1.6 تيسير الحصول على التمويل (الربط مع بنك الكويت الصناعي ، والشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة، الخ).
- 3.1.7 توفير الدعم / التوجيه في الوفاء بالمتطلبات القانونية والإدارية لإنشاء المؤسسة.
- 3.1.8 تقديم التوجيه والدعم في إنشاء وتشغيل المشروع الأولي.
- 3.2 تم تقدير إمكانية إنشاء حاضنة للأعمال المتعلقة بالحرف اليدوية وتقديم التوصيات إزاء المزيد من التطوير .

#### الأنشطة

- 3.3.1 مراجعة الوضع الراهن لقطاع الحرف اليدوية في الكويت ، بما في ذلك الأنشطة الجارية والمزمع القيام بها في القطاع.
- 3.3.2 استعراض الأنشطة الجارية في مركز من كسب يدي، بما في ذلك المرافق وورش العمل، وتقييم إمكاناتها لتكون حاضنة للحرف اليدوية.
- 3.3.3 تقييم المنتجات الحالية وقابليتها للتسويق وتقديم توصيات لإدخال التحسينات والتعديلات.
- 3.3.4 تقديم توصيات لاتخاذ مزيد من الإجراءات لتطوير قطاع الحرف اليدوية.

#### المخرج (4) :

4.1 تطوير و / أو التوسع في 120 من الأعمال التجارية القائمة (بما في ذلك تلك الموجودة في القطاع غير الرسمي) والتي تملكها / تديرها نساء تلقين دعما لتطوير و / أو توسعة نطاق أعمالهن التجارية، و خلق حوالي 100 فرصة عمل جديدة.

## الأنشطة

(عدد 1 برنامج نمو المشاريع سنويا لكل وحدة تطوير مشاريع ، على مدى سنتين)

- 4.1.1 تنظيم حلقات توعية لشرح مميزات برنامج نمو المبادرات للشركات القائمة.
- 4.1.2 تحديد واختيار المشاريع القائمة من المهتمين والملتزمين بالبرنامج.
- 4.1.3 أداء تدقيق ومراجعة للشركات المحتملة وتطوير خطط النمو الفردية.
- 4.1.4 بناء على موافقة إدارة المشاريع ، تقديم الدعم الاستشاري في تنفيذ خطط النمو .

### الجزء الرابع : توزيع ميزانية الخطة السنوية

إن تكاليف خطة عمل السنتين ونصف التالية مبنية على المبادئ التالية :

- تقديم الخبرة الفنية في مجال تطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي ترمي إلى تمكين المرأة الكويتية خاصة اصحاب المشاريع في القطاع الخاص بوجه عام، ولكافة المهتمين بهذا المجال وتشمل لكنها غير مقصورة على المنظمات التالية :

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومراكز تنمية المجتمع التابعة لها ومركز من كسب يدي.

التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتي

خطة العمل السنوية للعام 2010

المخرج الأول : غرس ورفع مستوى الوعي حول تنظيم المشاريع ومساهماتها المحتملة في تنمية المبادرات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والنمو الاقتصادي.

الميزانية المخطط لها		مصدر التمويل	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني				الأنشطة المخططة	المخرجات المتوقعة
المبلغ	وصف الميزانية			الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
15,000	مساعدة فنية	المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	X				1. تطوير مادة إعلامية حول المشروع والإعلان عنها على نطاق واسع. 2. تطوير الكتيبات وغيرها من المواد الترويجية 3. تنظيم ندوات توعوية	المخرج الأول رفع مستوى الوعي حول تنظيم المشاريع وتطويرها خاصة بين النساء وأثارها الاجتماعية-الاقتصادية الوضع الراهن : معرفة قليلة نسبياً حول عملية تطوير المشاريع	
5,000	مساعدة فنية	المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي		X			2. تنظيم ورش عمل على مستوى رفيع لوزارات الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية ومؤسسات المجتمع المدني لتسهيل إقامة العلاقات وحشد الدعم للمشروع وتوليد ملكية وطنية 3. إنتاج فيلم وثائقي لزيادة التوعية بسبل الضوء على قصص النجاح لنشره على نطاق واسع (السنة 2)	المؤشرات عدد الأنشطة الرامية إلى نشر الوعي خلال عام واحد الأهداف : 13 ندوة توعوية وتغطية إعلامية متكررة نتيجة البرنامج النظري ذات الصلة	

التعمير الاقتصادي للمرأة الكويتية

خطة العمل السنوية للعام 2011

المخرج الأول: غرس ورفع مستوى الوعي حول تنظيم المشاريع ومساهماتها المحتملة في تنمية المبادرات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والنمو الاقتصادي

المبلغ	وصف الميزانية	مصدر التمويل	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني				الإشغلة المخطط له	المخرجات المتوقعة
				الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
5,000	مساعدة فنية	المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مركز التنمية الاجتماعية 'وحدة تطوير المشاريع		X			1. تطوير مادة معلوماتية حول المشروع والإعلان عنها على نطاق واسع. - تطوير الكتيبات وغيرها من المواد الترويجية - تنظيم ندوات توعوية	المخرج الأول رفع مستوى الوعي حول تنظيم المشاريع وتطويرها خاصة بين النساء وآثارها الاجتماعية-الاقتصادية الوضع الراهن : معرفة قليلة نسبياً حول عملية تطوير المشاريع
10,000	مساعدة فنية	المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مركز التنمية الاجتماعية 'وحدة تطوير المشاريع			X		2. تنظيم ورش عمل على مستوى رفيع لوزارات الدولة و القطاع الخاص والمؤسسات المالية ومؤسسات المجتمع المدني لتسهيل إقامة العلاقات وحشد الدعم للمشروع وتوليد ملكية وطنية 3. إنتاج فيلم وثائقي لزيادة التوعية بسلط الضوء على قصص النجاح لنشره على نطاق واسع	المؤشرات عدد الأنشطة الرامية إلى نشر الوعي خلال عام واحد الاهداف : 8 ندوة توعوية وتغطية إعلامية متكررة نتيجة البرنامج التطويري ذات الصلة

التمكن الاقتصادي للمرأة الكويتية

خطة العمل السنوية للعام 2012

المخرج الأول: غرس ورفع مستوى الوعي حول تنظيم المشاريع ومساهمتها المحتملة في تنمية المبادرات المنتهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والنمو الاقتصادي.

الميزانية المخطط لها		الجهة المسؤولة	الإطار الزمني				الإشغلة المخطط له	المخرجات المتوقعة
المبلغ	وصف الميزانية		مصدر التمويل	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني		
5.000	مساعدة فنية	المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية و برنامج الامم المتحدة الإنمائي				X	<p>المخرج الأول</p> <p>رفع مستوى الوعي حول تنظيم المشاريع وتطويرها خاصة بين النساء وأثارها الاجتماعية الاقتصادية</p> <p>الوضع الراهن :</p> <p>معرفة قليلة نسبياً حول عملية تطوير المشاريع</p>	
	مساعدة فنية	المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية و برنامج الامم المتحدة الإنمائي					<p>نتيجة البرنامج القطري ذات الصلة</p> <p>2. تنظيم ورش عمل على مستوى رفيع لوزارات الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية ومؤسسات المجتمع المدني لتسهيل إقامة العلاقات وحشد الدعم للمشروع وتوليد ملكية وطنية</p> <p>3. إنتاج فيلم وثائقي لزيادة التوعية بسلطة الضوء على قصص النجاح لنشره على نطاق واسع ( السنة 2 )</p>	

التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية  
خطة العمل السنوية للعام 2010

المخرج الثاني : تطوير وتعزيز القدرات الوطنية في المجالات التقنية والمؤسسية لإدارة مجموعة شاملة من أدوات وتقنيات تطوير المشاريع والحفاظ عليها (إنشاء ونمو المشاريع) في ثلاث من مراكز تنمية المجتمع .

المبلغ	الميزانية المخطط لها		الجهة المسؤولة	الإطار الزمني				الإشغلة المخطط له	المخرجات المتوقعة
	وصف الميزانية	مصدر التمويل		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
10,000	مساعدة فنية	المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي					إنشاء وحدات تطوير للمشاريع الإنسانية في 3 مراكز	توفير خدمات تطوير المشاريع لأصحاب المبادرات المحتملين مع التركيز بشكل خاص على النساء	
50,000			وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومراكز التنمية الاجتماعية، المركز العربي الإقليمي للمبادرات في إقامة المشاريع والتدريب	X	X	X	اختيار 4-5 موظف في مكرس للعمل في الوحدة.	المخرج 2.1	
40,000				X			تنظيم برنامج تدريب المدربين على إنشاء المشاريع. تنظيم برنامج تدريب المدربين على تنمية المشاريع تنظيم التدريب في مجال الاستثمارات التجارية ( في البحرين)	الوضع الراهن : إنشاء وحدات تطوير المشاريع. المؤشرات : إنشاء وحدات تطوير المشاريع.	
				XXX	X		توفير التدريب من خلال العمل	الأهداف : 3 وحدات لتطوير المشاريع عاملة في 3 مراكز للتنمية الاجتماعية نتيجة البرنامج القطري ذات الصلة:	

التكئين الاقتصادي للمرأة الكويتية

خطة العمل السنوية للعام 2011

المخرج الثاني: تطوير وتعزيز القدرات الوطنية في المجالات التقنية والمؤسسية لإدارة مجموعة شاملة من أدوات وتقنيات تطوير المشاريع والحفاظ عليها (إنشاء ونمو المشاريع) في ثلاث من مراكز تنمية المجتمع.

المبلغ	الميزانية المخطط لها		الجهة المسؤولة	الإطار الزمني				الانشطة المخطط له	المخرجات المتوقعة
	وصف الميزانية	مصدر التمويل		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
50.000	مساعدة فنية	المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مراكز التنمية الاجتماعية، المركز العربي الإقليمي للمبارين في إقامة المشاريع والتدريب				<p>الانشاء وحدات وظيفية للمشاريع الإنسانية في 3 مراكز</p> <p>اختيار 4-5 موظف في مكرس للعمل في الوحدة.</p> <p>ترتيب التسهيلات اللوجستية</p> <p>تنظيم برنامج تدريب المدربين على إنشاء المشاريع.</p> <p>تنظيم برنامج تدريب المدربين على إنشاء المشاريع</p> <p>تنظيم التدريب في مجال الاستشارات التجارية (في البحرين)</p> <p>توفير التدريب من خلال العمل</p>	<p>المخرج 2.1</p> <p>توفير خدمات تطوير المشاريع لأصحاب المبادرات المحتملين مع التركيز بشكل خاص على النساء</p> <p>الوضع الراهن :</p> <p>ليس هناك قدرة موسمية لتوفير مجموعة شاملة وواقية من الخدمات للمبارين الجدد.</p> <p>المؤشرات : إنشاء وحدات تطوير المشاريع.</p> <p>الأهداف : 3 وحدات عاملة</p> <p>تطوير المشاريع .</p> <p>نتيجة البرنامج القطري ذات الصلة:</p>	

التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية

خطة العمل السنوية للعام 2012

المخرج الثاني: تطوير وتعزيز القدرات الوطنية في المجالات التقنية والموسسية لإدارة مجموعة شاملة من أدوات وتقنيات تطوير المشاريع والحفاظ عليها (إنشاء ونمو المشاريع) في ثلاث من مراكز تنمية المجتمع.

المبلغ	الميزانية المخطط لها		الجهة المسؤولة	الإطار الزمني				المرحلات المتوقعة
	وصف الميزانية	مصدر التمويل		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
5000	مساعدة فنية	المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مراكز التنمية الاجتماعية، المركز العربي الإقليمي للمبادرات في إقامة المشاريع والتدريب	XXX	XXX	XXX	XXX	المرحلات المتوقعة الوضع الراهن، المؤشرات ذات الصلة والأهداف السنوية
								2.1 المخرج توفير خدمات تطوير المشاريع لأصحاب المبادرات المحتملين مع التركيز بشكل خاص على النساء
								الوضع الراهن : ليس هنالك قدرة موسسية لتوفير مجموعة شاملة وافية من الخدمات للمبادرات الجدد
								المؤشرات : إنشاء وحدات تطوير المشاريع، الأهداف : 3 وحدات عاملة لتطوير المشاريع
								نتيجة البرنامج القطري ذات الصلة: - توفير التدريب من خلال العمل

التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية  
خطة العمل السنوية للعام 2011

المخرج الثالث : تطوير قدرات المرأة الكويتية بغية فهم وتنفيذ الأنشطة التجارية والمدررة للدخل من خلال تنفيذ برنامج إنشاء المشاريع

المبلغ	وصف الميزانية	الميزانية المحظوظ لها				الجهة المسؤولة	الإطار الزمني				المرجع الاول	الأنشطة المحظوظ له	الوضع المتوقع الوضع الراهن، المؤشرات ذات الصلة والأهداف السنوية
		مصدر التمويل	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني		الربع الاول						
30,000	مساعدة فنية	المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية و برنامج الامم المتحدة الإنمائي		XX		وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، مراكز تنمية المجتمع ، المركز العربي الإقليمي للمبارين في إقامة المشاريع والتدريب (ARCEIT)		XX		XX	قائمة بنتائج الأنشطة والأجزاء ذات الصلة	3.1 المخرج تمكين المرأة الكويتية لإقامة أنشطة منزلة للدخل	الوضع الراهن : قدر قليل من الثقافة التجارية وكيفية إقامة المشاريع المؤشرات : إقامة مشاريع مملوكة ومدارة من قبل النساء. الأهداف: إقامة حوالي 90 مشروع تجاري من خلال مبادرات نسائية ، وخلق حوالي 300-90 وظيفة
			XX		X		X			X	تحديد واختيار سيدات الأعمال المحتملات للبرامج تدريب صاحبات المشاريع المحتملات في إنشاء المشاريع بدءاً من تحديد الأفكار التجارية المطابقة لرغباتهن تنظيم برامج تدريبية لتعزيز كفاءتهن للمبادرة بالمشاريع. تقديم خدمات استشارية لوضع الصيغة النهائية لخطة أعمالهن. تيسير الحصول على التمويل ( الربط مع بنك الكويت الصناعي ، والشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة . الخ ) توفير الحصول على الدعم /التوجيه في الوفاء بالمطالبات القانونية والإدارية لإنشاء المؤسسة تقديم التوجيه والدعم في إنشاء المشاريع والبدء في تشغيلها	تتبع نتائج البرنامج القطري ذات الصلة	

التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية  
خطة العمل السنوية للعام 2012

المبلغ	الميزانية المخطط لها	مصدر التمويل	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني					المخرجات المتوقعة الوضع الراهن، المؤشرات ذات الصلة والأهداف السنوية
				الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الأول	
30,000	مساعدة فنية	المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية و برنامج الأمم المتحدة الإقليمي للمباردين في إقامة المشاريع والتدريب (ARCEIT)	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، مراكز تنمية المجتمع ، المركز العربي الإقليمي للمباردين في إقامة المشاريع والتدريب (ARCEIT)	XX	XX	XX	XX	XX	<p>3.1 المخرج تمكين المرأة الكويتية لإقامة أنشطة مترة للدخل</p> <p>الوضع الراهن : قدر قليل من الثقافة التجارية وكيفية إقامة المشاريع</p> <p>المؤشرات : إقامة مشاريع مملوكة ومدارة من قبل النساء</p> <p>الأهداف: إقامة حوالي 90 مشروع تجاري من خلال مبادرات نسائية ، وخلق وظيفة 300-90 ووظيفة</p> <p>نتائج البرنامج النظري ذات الصلة :</p>
				XX	X	XX	X	XX	<p>الأنشطة المخطط له</p> <p>قائمة بنتائج الأنشطة والإجراءات ذات الصلة</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تنظيم حملة إعلامية وترويجية واسعة النطاق لبرنامج إنشاء المشاريع في الثلاثة مراكز بعية حشد واستقطاب أكبر عدد ممكن من السيدات الكويتيات للانضمام للبرنامج ( ثالث ورابع جولة) تحديد واختيار سيدات الأعمال المحتملات للبرامج</li> <li>- تدريب صاحبات المشاريع المحتملات في إنشاء المشاريع بدءا من تحديد الأفكار التجارية المطابقة لواقعها.</li> <li>- تنظيم برامج تدريبية لتعزيز كفاءتهن للمبادرة بالمشاريع</li> <li>- تقديم خدمات استشارية لوضع الصيغة النهائية لخطط أعمالهن.</li> <li>- تيسير الحصول على التمويل (الربط مع بنك الكويت الصناعي ، والشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة .. الخ )</li> </ul> <p>توفير الحصول على الدعم /التوجيه في الوفاء بالمتطلبات القانونية والإدارية لإنشاء المؤسسة</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تقديم التوجيه والدعم في إنشاء المشاريع والبدء في تشغيلها</li> </ul>
				XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	
				XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	

التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية

خطة العمل السنوية للعام 2010

**المخرج الثالث : تقييم إمكانية إنشاء حاضنة لأعمال اليدوية في واحد من مراكز تنمية المجتمع (من كسب يدي)**

الميزانية المخطط لها		الجهة المسؤولة	الإطار الزمني				المخرجات المتوقعة
المبلغ	وصف الميزانية		مصدر التمويل	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
15.000	مساعدة فنية	المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية و برنامج الأمم المتحدة الإنساني	XXX				<p>الوضع الراهن، المؤشرات ذات الصلة والأهداف السنوية</p> <p>3.2 المخرج</p> <p>تم تقييم إمكانية إنشاء حاضنة للأعمال المتعلقة بالحرف اليدوية.</p> <p>الوضع الراهن :</p> <p>عدم وجود حاضنة للحرف اليدوية.</p> <p>المؤشرات : تقرير تقييم إمكانية إنشاء حاضنة لأعمال الحرف اليدوية.</p> <p>الأهداف: حاضنة واحدة في مركز من كسب يدي</p>
							<p>الانشطة المخطط له</p> <p>قائمة بنتائج الأنشطة والإجراءات ذات الصلة</p> <p>مراجعة الوضع الراهن لقطاع الحرف اليدوية في الكويت بما في ذلك الأنشطة الجارية والمزمع القيام بها في القطاع.)</p> <p>استعراض الأنشطة الجارية في أحد مراكز تنمية المجتمع، بما في ذلك المرافق وورش العمل ، وتقييم إمكانياتها لتكون حاضنة للحرف اليدوية</p> <p>تقييم الخليط الحالي من المنتجات التجارية وقابليتها للتسويق وتقديم توصيات لإدخال التحسينات والتعديلات.</p> <p>تقديم توصيات لاتخاذ المزيد من الإجراءات لتطوير الحرف اليدوية.</p>

التكثيف الاقتصادي للمرأة الكويتية

خطة العمل السنوية لعام 2011

المخرج الرابع 4.1 : تحسين و تطوير أداء المشاريع القائمة المملوكة/المدارة من قبل النساء من خلال تنفيذ برنامج نمو المبادرات للشركات القائمة

المبلغ	الميزانية المخطط لها		الجهة المسؤولة	الإطار الزمني				المخرجات المتوقعة
	وصف الميزانية	مصدر التمويل		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
15.000	مساعدة فنية	المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، مراكز تنمية المجتمع ، المركز العربي الأقليمي للمبادرين في إقامة المشاريع والتدريب				X	قائمة بنجاح الأنشطة والإجراءات ذات الصلة تنظيم ورش عمل توعوية لشرح مبادئ برنامج نمو المبادرات للشركات القائمة . ( الجولة الأولى) تحديد واختيار المشاريع القائمة للمهتمين والمتميزين بالبرنامج. عمل تدقيق أداء ومراجعة للشركات المحتملة وتطوير خطط النمو الفردية . بناء على موافقة إدارة المشاريع، تقديم الدعم الاستشاري في تنفيذ خطط النمو
20.000				XXX	XX	XXX		المخرج 4.1 تحسين وأو تطوير أداء المشاريع القائمة المملوكة من قبل المبادرات  الوضع الراهن : دعم غير كاف لتحقيق النماء للمشاريع المؤشرات : تنفيذ برامج نمو المبادرات الموجه إلى خدمة المشاريع المملوكة من قبل المبادرات الأهداف: 6 برامج نمو ، 120 مبادرة للتوسع والنمو ، 100 وظيفة نتائج البرنامج القطري ذات الصلة :

التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية

خطة العمل السنوية للعام 2012

المخرج الرابع 4.1 : تحسين وتطوير أداء المشاريع القائمة المملوكة/المدارة من قبل النساء من خلال تنفيذ برنامج نمو المبادرات لشركات القائمة

المبلغ	الميزانية المخطط لها		الجهة المسؤولة	الإطار الزمني				المخرجات المتوقعة
	وصف الميزانية	مصدر التمويل		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
15,000	مساعدة فنية	المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية و برنامج الامم المتحدة الإصماني	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، مراكز تنمية المجتمع ، المركز العربي الاقليمي للمباردين في إقامة المشاريع والتدريب (ARCEIT)				X	المخرج 4.1 تحسين و/أو تطوير أداء المشاريع القائمة المملوكة من قبل السيدات
20,000				XXX	XX	XXX	X	الوضع الراهن : دعم غير كاف لتحقيق النماء للمشاريع المؤشرات : تنفيذ برامج نمو المبادرات الموجه إلى المشاريع المملوكة من قبل السيدات الأهداف: 6 برامج نمو، 120 مبادرة للتوسع والنمو، 100 وظيفة
								نتائج البرنامج الوطني ذات الصلة : تنظيم ورش عمل توعوية لشرح مبادئ برنامج نمو المبادرات للشركات القائمة. ( الجولة الثانية) تحديد واختيار المشاريع القائمة للمهتمين والمتميزين بالبرنامج. عمل تدقيق أداء ومراجعة للشركات المحتملة وتطوير خطط النمو الفردية. بناء على موافقة إدارة المشاريع، تقديم الدعم الاستشاري في تنفيذ خطط النمو

## الخطوط العريضة للميزانية

المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الميزانية المزمعة	البند
475,000	المساعدة الفنية
15,000	المتابعة و التقييم
10,000	السفر
<b>500,000</b>	<b>إجمالي الميزانية</b>

## ميزانية المشروع الإجمالية ( للسنوات 2010، 2011، 2012 )

الميزانية المزمعة	السنة
155,000 دولار أمريكي	2010
180,000 دولار أمريكي	2011
165,000 دولار أمريكي	2012
<b>500,000 دولار أمريكي</b>	<b>إجمالي الميزانية</b>

توزيع الميزانية وفق عناصرها

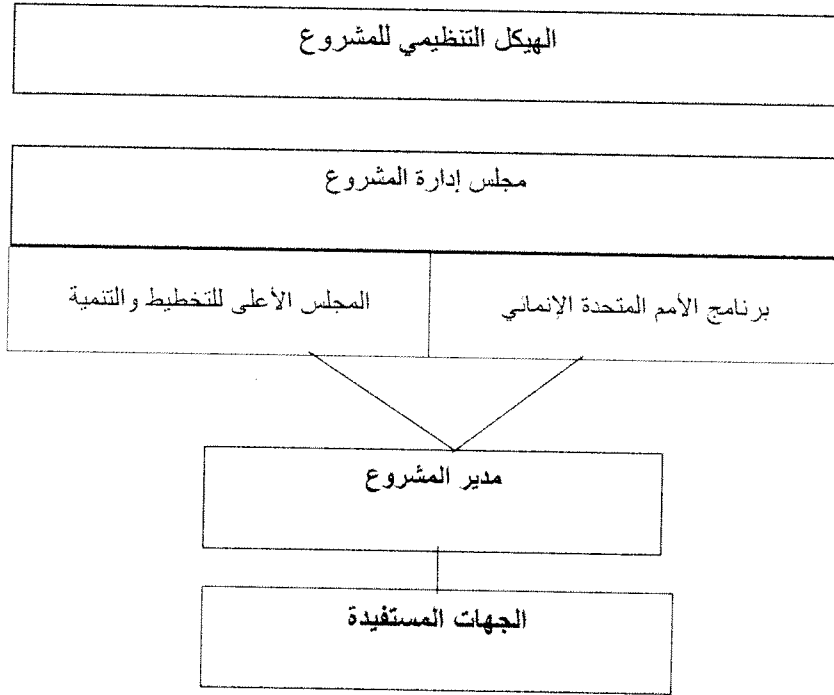
توزيع ميزانية المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المجموع	2012	2011	2010	المخرجات
80,000	20,000	30,000	30,000	المخرج الأول : بناء الوعي
160,000	0	60,000	100,000	المخرج 2.1: بناء القدرات
105,000	65,000	40,000	0	المخرج 3.1: برنامج إنشاء المشاريع
15,000	0	0	15,000	المخرج 3.2: الحرف اليدوية
110,000	70,000	40,000	0	المخرج 4.1: برنامج نمو المبادرات
30,000	10,000	10,000	10,000	المتابعة / السفر
<b>500,000</b>	<b>165,000</b>	<b>180,000</b>	<b>155,000</b>	<b>الإجمالي</b>

## الجزء الخامس: التدابير الإدارية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المعروف بأنه وفق الوظائف الأساسية الممنوحة له يشكل قوة محركة تركز على العامل البشري - يدرك أن الإدارة القوية، والمساعدة الفنية، والتجاوب مع الميدان هي عناصر ضرورية لازمة لنجاح هذا البرنامج الذي يدور حول " التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية" نظرا لترتيبات/برامج التنفيذ المختلفة والمتنوعة، والأنماط المختلفة من المستفيدين والمساهمين. وعليه فانه من الهام جدا استمرار المناقشات الجارية حول تقدم تنفيذ هذا البرنامج بين المسؤول عن البرنامج لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت ومدير المشروع المعين الذي بمقدوره تقديم المشورة الفنية المستمرة و/أو الخبرة المباشرة وأفضل التدابير الإدارية لنجاح المشروع.

وعليه يوصى بأن يكلف مجلس إدارة المشروع بالإشراف والرقابة ومتابعة تنفيذ هذا البرنامج ( على أساس ربع سنوي إن لم يكن شهري) ويتعين عليه مناقشة النقاط المتعلقة بتقديم المشروع وأية تحديات مستجدة يجب معالجتها. يوضح الرسم البياني التالي عناصر مجلس إدارة المشروع:



## الجزء السادس: المتابعة والتقييم

يجب أن تكون التقارير المفصلة والموجزة بشكل مستمر حول مختلف الإنجازات و / أو المشاريع الفرعية في هذا البرنامج مشتركة بين المسؤول عن شؤون المشروع المعين من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير المشروع التابع للبرنامج. وسوف يكفل تبادل هذه التقارير والتقييمات كل ثلاثة أشهر مواعمة التحديثات و/أو التغييرات اللازمة مع التدابير الإدارية بسرعة لضمان إدارة البرنامج بسهولة و دون عقبات. ولذلك يتعين مراجعة وتقييم التقارير المقدمة من قبل الاستشاريين والخبراء العاملين في إطار هذا البرنامج على نحو دوري من قبل مدير المشروع ، والذي يقوم بدوره بموافاة المسؤول عن شؤون المشروع المعين من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأخر المستجدات . ويوصى أيضا أن يتم، بمجرد أن يتم إصدار هذه التقارير الدورية، تبادلها بين المستفيدين والمساهمين درءا لتكرار الجهود بين المستفيدين، وللحفاظ على درجة من الشفافية بين مختلف الجهات المستفيدة. وستكون الميزة الإضافية لذلك بالطبع متمثلة في خلق منافسة مفيدة بين مختلف الجهات المعنية والتي قد تجد نفسها متحمسة للاستفادة من مختلف الأنشطة الميينة في إطار المشروع، ومحاولة تقليد النجاحات التي حققها غيرها من الجهات المستفيدة. وستكون الاجتماعات الدورية والمراسلات المتسقة ذات أهمية بالغة في الحفاظ على هذا المستوى من التناغم المطلوب لتطوير نوعية ومستوى الخدمة الضرورية.

وبالإضافة إلى المزايا الواضحة لنهج يقوم على المشاركة الموصى بها والميينة في الجزء 5 أعلاه، والتي تأتي في موازاة تنفيذ المشروع وإدارته، ينبغي أن يسهل مثل هذا النهج عملية المراقبة والتقييم لأنه يعتمد على عقد اجتماعات منتظمة بين مختلف الجهات المعنية، و مراجعات وتقارير سنوية تقدم إلى مدير المشروع. وعليه من الموصى به أن يتم إعداد تقرير متابعة وتقييم سنوي بحيث يتم تبادله بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين. وكمثال لتقرير المتابعة والتقييم، هنالك نموذج مرفق في الملحق رقم 4. يجب أن تساعد نماذج التقرير هذه الخبراء في إضافة تقييماتهم التصحيحية والمختصرة. ينبغي أن تشمل عناصر عملية التقييم النقاط الرئيسية التالية :

- أ- إلى أي مدى تمكن برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية من الوصول إلى الأهداف المناسبة؟
- ب- إلى أي مدى يتفق تقديم الخدمات مع مواصفات تصميم المشروع؟
- ج- إلى أي مدى تم صرف الموارد أو يتم صرفها على نحو ملائم في سير المشروع؟

وسوف يكون البرنامج خاضعا لمراجعتين سنويتين ومراجعة نهائية للمكتب بعد الانتهاء من البرنامج (برنامج لمدة 2.5 سنة). وسوف توفر المراجعات السنوية مراجعات ضرورية ومستمرة بحيث تعكس حالات الزيادات في التكاليف و / أو في حالة حدوث أي تغييرات غير متوقعة في النفقات.

## الجزء السابع : دور الكويت الرائد ومجال تبادل الخبرات وتأثير إقليمي /عربي أوسع نطاقا

لدى برنامج تنمية المشاريع ، كما تم تصميمه للتنفيذ في الكويت في إطار مشروع "التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية" ، القدرة الكامنة على تقديم مساهمات كبيرة في تحقيق واحد من الأهداف الهامة الإنمائية للألفية (الهدف الإنمائي للألفية رقم 3) ، فضلا عن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي. وفي هذا السياق ، فإن التنفيذ الناجح للبرنامج سوف يمكن الكويت من أن تتبوأ مكانة رائدة ومميزة في العالم العربي .

إن برنامج تنمية المشاريع قيد التنفيذ حاليا في عدة دول عربية ، يهدف بعضها بشكل خاص إلى تمكين المرأة المبادرة. ولكن لم يسلط أيا منها تركيزاً واضحاً على تمكين المرأة اقتصادياً كما هو الحال في هذا البرنامج المقترح لدولة الكويت. هناك مجالاً كافياً لتبادل الخبرات ولتحقيق آثار إقليمية أوسع نطاقاً.

## الملحق 1

### الشروط المرجعية لمدير المشروع

المسؤوليات الفنية :

1. ضمان تنفيذ برنامج تطوير المشاريع على نحو وثيق وفق المنهجية الواردة في مشروع "التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية".
2. مساعدة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في تنظيم أنشطة توعوية وكذلك في إعداد المواد الترويجية اللازمة.
3. مساعدة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمراكز المعنية في تأسيس وحدات تطوير المشاريع واختيار الموظفين المناسبين لكل وحدة.
4. تخطيط وتنظيم الأنشطة التدريبية المختلفة (داخل الكويت وخارجها) بطريقة يتم من خلالها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
5. تقديم الدعم المستمر والتوجيهات إلى وحدات تطوير المشاريع من أجل تعزيز قدراتها على تقديم خدمات المشورة التجارية لأصحاب المشاريع من حيث إنشاء ونمو المشاريع.
6. صياغة الشروط المرجعية / والتوصيف الوظيفي للخدمات الاستشارية أو التعاقدات التي يتطلبها المشروع من وقت لآخر.
7. الحفاظ على التشاور الوثيق مع المركز العربي الإقليمي للمبادرين في إقامة المشاريع والتدريب (ARCEIT) في البحرين لإجراء أنشطة المشروع على نحو فعال وميسر.

مسؤوليات الإدارة /التنسيق:

1. اتصال مستمر مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الحصول على وجهات نظرهم بشأن التقدم المحرز في المشروع.
2. إعداد ، كما هو مطلوب ، تقارير سير العمل في المشروع لإبقاء المعنيين على علم بالتقدم المحرز في المشروع ، فضلا عن طلب مداخلاتهم في حال نشوء أية عوائق.

سكان الكويت			
العاطلين عن العمل	السكان	الجنس	العمر
	371,368	ذكر	14-0 سنة
	358,119	أنثى	
	729,487	المجموع	
145	60,257	ذكر	15-19 سنة
45	58,075	أنثى	
190	118,332	المجموع	
2,812	52,421	ذكر	24-20 سنة
2,539	51,939	أنثى	
5,351	104,360	المجموع	
1,262	44,066	ذكر	29-25 سنة
2,535	45,554	أنثى	
3,797	89,620	المجموع	
377	36,916	ذكر	34-30 سنة
923	40,339	أنثى	
1,300	77,255	المجموع	
318	32,099	ذكر	39-35 سنة
320	36,149	أنثى	
638	86,248	المجموع	
299	27,888	ذكر	44-40 سنة
168	32,029	أنثى	
467	59,917	المجموع	
242	22,214	ذكر	49-45 سنة
99	26,114	أنثى	
341	48,328	المجموع	
157	16,079	ذكر	54-50 سنة
49	21,366	أنثى	
206	37,445	المجموع	
111	11,805	ذكر	59-55 سنة
18	16,024	أنثى	
129	27,829	المجموع	
64	7,831	ذكر	64-60 سنة
12	11,814	أنثى	
76	19,645	المجموع	
190	16,605	ذكر	65 سنة فما فوق
8	19,190	أنثى	
198	35,795	المجموع	
<b>12,693</b>	<b>1,416,261</b>		<b>إجمالي السكان</b>

معدل نمو السكان 3.501%

### الملحق رقم 3

إحصائية للمبالغ المخصصة للعائلات والأفراد لشهر إبريل 2010			
المبلغ الإجمالي	عدد الأفراد	عدد الحالات	الوضع
1,924,826	5,252	4,546	المسنين
438,704	1,758	839	عائلات الطلبة
5,626	23	8	عدم القدرة على العمل
40,763	166	109	الأيتام
283,853	1,526	806	الأرامل
3,133,782	11,453	7,438	المطلقات
656,443	1,963	1,426	المرضى
484,111	1,929	1,217	الإمكانات المادية المحدودة
359,503	927	922	البنات
498,465	2,072	849	عائلات السجناء
23,768	90	47	تكاليف الجنائز
72,838	171	164	رعاية الأيتام
27,435	-	135	العسكريون
1,861	9	5	التكاليف المؤقتة
1,992,828	8,470	7,276	المعاقين تحت 18 سنة
2,657	24	16	الحالات الطارئة
705,489	3,113	1,519	المتزوجون ( دعم خاص )
53,551	307	161	الهيئة العامة لشؤون القصر (الأيتام)
7,129	140	46	الهيئة العامة لشؤون القصر (الأرامل)
6,120	-	-	القروض
21,240	-	-	بدل سكن
502,404	2,170	1,071	حالات تتطلب توفير السكن الدائم
89,660	290	206	حالات تتطلب توفير سكن مؤقت
<b>11,350,920.000</b> دينار كويتي	<b>41,817</b>	<b>28,716</b>	<b>المجموع</b>

نموذج تقرير المتابعة والتقييم للخبراء / الملاحظات والآراء

مطلوب من الخبراء المعيّنين من قبل مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية تعبئة نموذج الملاحظات والآراء. سوف توفر إجاباتكم على الأسئلة التالية معلومات قيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مما يمكنهم من متابعة وتقييم تنفيذ مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية. إن تعاونكم محل تقدير كبير.

اسم الخبير: .....

المسمى الوظيفي: .....

تاريخ التوظيف: .....

موقع المشروع (الجهة المستفيدة): .....

يرجى التعليق على بيئة العمل والتعاون مع الموظفين لدى الجهة الوطنية الشريكة التي تعملون معها :

.....  
.....  
.....  
.....

ما هي العوامل المساعدة التي تساهم في تحقيق الأهداف في الشروط المرجعية المحددة لكم ؟

.....  
.....  
.....  
.....

ما هي العوامل التي تحول دون تحقيق أهداف الشروط المرجعية المحددة لكم ؟

.....  
.....  
.....  
.....

يرجى التعليق على أية جوانب ترتأون أنها ستكون مصدر معلومات بالنسبة لعملية المتابعة والتقييم سواء كانت ضمن الجوانب الجوهرية أو الإجرائية في عملكم؟

.....  
.....  
.....  
.....